أثر حرب فلسطين عام ١٩٤٨ م
فى هوية مصر العربية

د. عايدة السيد إبراهيم سليمة(*)

شهدت مصر منذ عام ١٩٣٦م تطورات مهمة فى علاقاتها مع بريطانيا، تمثلت فى عقد معاهدة التحالف والصداقة المصرية – البريطانية؛ تلك المعاهدة التى أتاحت لمصر إدارة سياستها الداخلية والخارجية مستقلة إلى حد ما عن بريطانيا. وقد واجهت تلك السياسة أحداثا مهمة مثل الانضمام إلى عصبة الأمم، وتعرضها لأزمة الاختيار بين التعاون مع الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية، أو التزام الحياد، ثم بعد ذلك تزعم مصر للخطوات التى انتهت بقيام جامعة الدول العربية، ومن ثم التزامها بمواقف إيجابية تجاه القضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية.

وقد تزامنت تلك الفترة مع مرور القضية الفلسطينية بتطورات مهمة، بخاصة حينما انتقلت من مرحلة الكفاح ضد الانتداب إلى مرحلة مواجهة العدو الإسرائيلى؛ وهو الأمر الذى دفع مصر إلى تأييد عرب فلسطين. ولهذا يمكن القول إن قضية فلسطين تعد أهم نقاط التحول الرئيسية فى مسار الفكرة العربية فى مصر، كما أنها كانت فى الوقت ذاته سببا فى التراجع عن تلك الفكرة.

وإذا حاولنا أن نؤرخ لحركة الفكر القومى العربى – الذى هو فى حد ذاته جديد على الشرق – أمكننا أن نرجعه إلى الربع الأخير من القرن

(*) مدرس التاريخ الحديث بكلية البنات – جامعة عين شمس.

التاسع عشر، حينما تبناه مفكرو بلاد الشام وبخاصة المسيحيون منهم بوصف ذلك رد فعل على الاضطهاد التركى. وقد نشط هؤلاء المفكرون فى تأسيس الجمعيات القومية التى اتخذت من الفكرة العربية منهاجا أساسيا لها.

وقد ظلت مصر - لظروفها الداخلية والخارجية - بعيدة عن هذا التيار القومى الصاعد فى بلاد الشام، بحيث يمكن القول إن مصر قبل الحرب العالمية الأولى كان يتجاذبها تياران فكريان ولكل منهما أنصاره ومؤيدوه؛ تيار الفكرة الإسلامية المتمثل فى الجامعة الإسلامية الذى يرى أن مصر جزء من العالم الإسلامى الكبير، وقد تبناه أعضاء الحزب الوطنى. وقد أدى ضعف هذا التيار بعد اضمحلال الخلافة العثمانية إلى إعطاء الفرصة لسيادة التيار الآخر، وهو تيار الوطنية المصرية الذى يرى أن هناك خصائص مميزة للشخصية المصرية تجعلها مختلفة عن سائر الدول العربية. وقد تبنى هذا التيار أعضاء حزب الأمة، ومعظمهم من فئة المثقفين ثقافة غربية، ومن أبرزهم أحمد لطفى السيد[1].

والمتتبع لتطور تلك التيارات يلاحظ أن التيار الإسلامى كان دائما يتأرجح بين الظهور والاختفاء، أو بين الصعود والهبوط، متأثرا فى ذلك بتطور حركة التاريخ المصرى، فى حين ظل تيار الوطنية المصرية بارزا ومسيطرا على الساحة السياسية والفكرية حتى فى فترات تصاعد الفكر العربى. وقد ظل أصحاب هذا التيار الثانى يرفضون مبدأ الوحدة العربية أو الاندماج مع العرب. وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال موقف سعد زغلول فى مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس عقب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩م، حينما عرض عليه رجال السياسة العربية الوافدون إلى العاصمة

الفرنسية توحيد المساعى العربية أمام هذا الجمع الدولى، فـرفض الـزعيم المصرى هذا المطلب قائلا: "إنما جئنا للدفاع عن القضـية المصـرية ولا يسعنا بحال من الأحوال المشاركة فى أية قضية عربية أو شرقية"(٢).

ومن المعروف أن أحداث الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها مـن انهيار الخلافة العثمانية أدت إلى تضاؤل التيار الإسلامى، لكنه عـاد إلـى نشاطه مرة أخرى فى العشرينيات من القرن العشـرين، ولكـن بمنظـور مختلف هو محاولة ربط العروبة بالإسلام. وقد تأسست مـن أجـل ذلـك جمعيات إسلامية مثل جمعية الشبان المسلمين، ثم الإخوان المسلمين، وأخيرا مصر الفتاة. وهذه الجمعيات الدينية وجدت تأييدا داخل قطاعات كبيرة مـن الرأى العام المصرى الذى كان لا يزال يعطى وزنا للنواحى الدينية. وكان لنشاط تلك الجمعيات أثر كبير فى تهيئة أذهان الرأى العام المصـرى نحـو الفكرة العربية، عندما اتجهت بكل ثقلها نحو تأييد القضايا العربية وبخاصـة القضية الفلسطينية. ولعل فى مشاركة مصر فى المؤتمر الإسلامى بالقـدس عام ١٩٣١م بمناسبة حوادث البراق ما يؤكد تلك الحقيقة.

لم تتفرغ مصر رسميا للاهتمام بالقضايا العربية خلف حدودها إلا بعد عقد معاهدة ١٩٣٦م، تلك المعاهدة التى كانت فرصة مناسبة للحوار والجدل حول شخصية مصر؛ حيث برزت فى تلك الحقبـة أيـديولوجيات فكريـة متعددة، فإلى جانب الوطنية المصرية والتيار الإسـلامى نـادى الـبعض بالفكرة المتوسطية، كما روج آخرون للرابطة الشرقية، وهناك من أيد وحدة وادى النيل، ثم دخلت الفكرة العربية – بوصفها أيديولوجية جديـدة – فـى صراع مع تلك الأيديولوجيات السابقة.

وقد انتهى هذا الصراع بتغلب التيار العربى، ومنذ ذلك الوقت أخذت الفكرة العربية تنمو باطراد حتى صارت مجالا للتنافس والخلاف الحزبى، رغم خلو برامج الأحزاب المصرية منذ نشأتها من أية إشارة إلى الوحدة العربية.

وقد انتهى الأمر بتزعم مصر حركة الوحدة العربية وتأسيس جامعة الدول العربية، رغم تطلع دول عربية أخرى مثل العراق والأردن إلى تولى تلك الزعامة عن طريق مشروعى الهلال الخصيب وسوريا الكبرى.

كان لتلك الإجراءات المصرية ردود فعل طيبة لدى بعض الأوساط العربية، إذ شبه ساطع الحصرى زعامة مصر للاتحاد العربى بكل من بروسيا وبيادا مونت عندما قادا حركة الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية، مُنوِّها بالمزايا الطبيعية التى أعطاها الله مصر ومن ثم تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة[٣].

كما عبر نقيب الصحفيين السوريين وصاحب جريدة الأيام الدمشقية نصوح بابيل عن اغتباطه بتغلب تيار العروبة فى مصر ونمو الشعور بالوحدة لدى الرأى العام وطغيانه على التيارات الفكرية الأخرى كالفرعونية مثلا[٤].

كما علق الدكتور صلاح العقاد على نجاح مصر فى تأسيس جامعة الدول العربية بقوله: "إن محادثات عام ١٩٤٣م أثمرت بخلاف المشروعات السابقة... لأن الحكومة المصرية دخلت طرفا فيها، وكان من المستحيل تصور قيام اتحاد عربى بدون مصر"[٥].

٢- وحينما صدر قرار تقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧م

أبدت كافة الهيئات الرسمية والشعبية استنكارها هذا القرار. وكان الاتجاه السائد لدى الحكومة المصرية حتى مايو عام ١٩٤٨م عدم الدخول فى حرب نظامية، وأنه إنما يَحْسُنُ مساعدة متطوعى فلسطين مع إمكان مؤازرتهم بمتطوعين من مختلف الدول العربية ومن بينها مصر. ولقد أظهر النقراشى مدى حرصه الشديد على إعطاء الأولوية للقضية المصرية، حينما أعلن أمام الوفود العربية المجتمعة فى مؤتمر عالية فى أكتوبر عام ١٩٤٧م أسباب معارضته فكرة خوض حرب نظامية فى فلسطين، مشيرا إلى خشيته من تعريض الجيش المصرى لتجربة خطيرة تفقده إمكان القيام بمهمته الأساسية وهى الدفاع عن القضية الوطنية؛ إذ قال: "ولو كانت نسبة الخطر فى دخول الجيش إلى فلسطين لا تزيد عن عشرة أو خمسة فى المائة فإننى لا أرضى أن أجازف ولا بواحد فى الألف... إن مصر فى نزاع مع الحكومة البريطانية أولا، وهى لذلك لا يمكنها أن تشتبك فى أية حرب"(٦).

وبينما كانت الحكومة ضد دخول حرب نظامية فى فلسطين، إذا بالملك يصدر أوامره إلى وزير الحربية محمد حيدر باشا بإعطاء الأمر لفرق الجيش المصرى باجتياز الحدود المصرية إلى أرض فلسطين.

وقد تباينت الدوافع والاتجاهات التى اجتذبت المسئولين والرأى العام نحو فكرة الحرب فى فلسطين، فكان المدخل عند الأغلبية مدخلا إسلاميا يرى فى حرب فلسطين جهادا دينيا مقدسا وأن من يخالف ذلك يعد خائنا، وكان للإخوان المسلمين دور كبير فى تهيئة أذهان الأمة لقبول فكرة الحرب والاستعداد العسكرى. كما كان المدخل لحرب فلسطين عند البعض مدخلا مصريا يستهدف الدفاع عن حدود مصر الشرقية ضد قيام دولة صهيونية

ذات أطماع توسعية، وفى نظر القليل من هؤلاء كان المدخل هـو الشـعور بمسئولية التضامن العربى.

هكذا دخلت الجيوش العربية النظامية حرب فلسطين لإنقاذ أهلها مـن المخططات التوسعية للصهيونية العالمية، بدون أن يكون بيـنهم تنسـيق أو استعداد. وقد بلغ مجموع أفراد الجيوش العربية يوم ١٥ مايو خمسين ألف رجل، وزاد هذا العدد بمضى الوقت فى الجبهة المصرية فى خـلال شـهر أكتوبر عندما انتهكت إسرائيل وقف إطلاق النار[٧].

وعلى الرغم من نقص الاستعدادات فقد أحرزت الجيـوش العربيـة بعض الانتصارات فى بداية الحرب وخاصة فى جبهتـى مصـر والأردن، حيث تقدمت الجيوش المصرية حتى أصبحت على مقربة مـن تـل أبيـب عاصمة إسرائيل، فى الوقت نفسه الذى تقدم فيه الجيش العراقى حتى اقترب من البحر المتوسط عندما احتل طولكرم. أما الجيش الأردنى فقـد اكتفـى باحتلال المنطقة الواقعة غربى الأردن التى خصصها قرار التقسيم للعـرب ولم يتجاوزها إلى المنطقة اليهودية، كما أنه دافع عن القدس، فى حين تقـدم الجيش السورى فاحتل بعض المناطق على الحدود[٨]. وبعد مضى أيام على بدء القتال تقدم مندوب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بـاقتراح بوقـف القتال فى فلسطين، وبالفعل فرضت الهدنة الأولى ابتداء من ١١ يونيه عـام ١٩٤٨م لمدة شهر.

وعندما استؤنف القتال مرة أخرى فى يوليو خـاض العـرب جولـة قصيرة "كانت من أشد جولاتهم مع اليهود إضرارا بمصير فلسطين"؛ حيـث نجح اليهود فى الاستيلاء على مناطق مخصصة للقسم العربى، وكسبوا فـى

خلال أسبوع واحد ثلاثة أضعاف ما نالوه فى الجولة الأولى. وفى١٥ يوليو أصدر مجلس الأمن قرارا بوقف القتال لأجل غير مسمى. وقد قبل العرب هذا القرار بدون مقاومة على عكس موقفهم من الهدنة الأولى، وأخذت كل من مصر والأردن تلقى تبعة الهزيمة على الأخرى[٩]، وساءت العلاقات بينهما وبخاصة عندما سلم جلوب قائد الجيش الأردنى اللد والرملة إلى اليهود بدون قتال حتى يحصل الملك عبد الله على الضفة الغربية. وزادت العلاقات سوءا بين البلدين عندما تبنت مصر قيام حكومة عموم فلسطين فى سبتمبر عام ١٩٤٨م، بوصف ذلك رد فعل على تمسك الملك عبد الله بضم الضفة الغربية (المخصصة للعرب) فى قرار التقسيم إلى دولته، ولذا وقف هذا الملك الهاشمى موقفا متخاذلا من العمليات العسكرية اليهودية على الجبهة المصرية فى أكتوبر من العام نفسه.

ومن المعروف أن اليهود خرقوا الهدنة الثانية فى أكتوبر عام ١٩٤٨م، طمعا فى الاستيلاء على منطقة النقب التى كانت تسيطر عليها القوات المصرية. وعندما فشلوا فى الوصول إليها تقدموا إلى جنوب غزة، وقطعوا خطوط المواصلات المصرية، وعزلوا قوة مصرية فى الفالوجا، ولكنها صمدت للحصار حتى تم توقيع الهدنة الدائمة فى فبراير عام ١٩٤٩م[١٠]. كذلك تعرضت القوات المصرية مرة أخرى فى ديسمبر عام ١٩٤٨م لاعتداءات يهودية، بحجة أن مصر قامت بتعزيز حامية الفالوجا مخالفة فى ذلك قرار وقف إطلاق النار. وقد انتهزت القوات اليهودية تلك الفرصة وحاولت اختراق الحدود المصرية، لكن الجيش المصرى نجح فى وقف هذا الزحف اليهودى.

٣- والمتتبع لمواقف دول الشرق العربى من الاعتداءات اليهودية على الجبهة المصرية يلاحظ أنها اتسمت بالسلبية. ومما زاد الأمور تعقيدا الإجراءات التى اتخذها الملك عبد الله، حيث انتهز فرصة انشغال الحاميات المصرية فى مواجهة الحصار واحتل بيت لحم والخليل وكانا لا يزال بهما الحاميات المصرية، وكانت هذه خطوة لضم الضفة الغربية إلى ملكه[١١]، فى الوقت الذى اتفقت فيه رغباته مع رغبات اليهود فى حمل الجيش المصرى المحاصر على الاستسلام، حينما صرح بعدم رغبته فى استئناف الحرب مع اليهود، مؤكدا استعداده لجعل الحكم فى النقب أردنيا - إسرائيليا إذا وافقت إسرائيل؛ وهو الأمر الذى يستلزم من وجهة نظره ضرورة استسلام المصريين[١٢].

أما اليهود فقد استخدموا أسلوب الحرب النفسية لإجبار الجيش المصرى المحاصر على الاستسلام، وقد وضح ذلك من خلال المنشورات التى وجهها قائد القوات الإسرائيلية فى منطقة النقب، حينما هدد الضباط والعساكر المحاصرين بالاستسلام أو الموت، وقد جاء فيها ما يأتى: "أيها الضباط وجنود الجيش المصرى فى فلسطين قد قررنا عدم إيقاف القتال فى هذه المرة إلى أن نحرر النقب بأسره. إننى أواجهكم الآن فهى الفرصة الأخيرة... فمن يفضل البقاء فى الحياة على الهلاك اليقين فعليه إما أن يترك حدود فلسطين حالا وإما أن يستسلم لقوات الجيش الإسرائيلى". وقد ألحق بأحد هذه المنشورات صور لأسرى الفالوجا توضح بجلاء مدى المأساة التى كان يعيشها هؤلاء الأسرى.

كذلك وقفت الحكومة السورية موقفا سلبيا تجاه حصار الفالوجا، وقد

ظهر ذلك من خلال الأسئلة التى وجهها إلى الحكومة بعض أعضاء المجلس النيابى السورى فى اجتماعه بتاريخ ٢٩ ديسمبر عام ١٩٤٨م بمناسبة رثاء المجلس رئيس وزراء مصر النقراشى، حيث سألوا عما إذا كانت هناك صعوبات أمام الحكومة لنجدة الجيش المصرى، معبرين عن خوفهم من أن يوجه اليهود ثقلهم إلى سوريا ولا ينجدها أحد، مطالبين بوجوب مؤازرة الجيش المحاصر بدلا من الإدلاء بالبيانات السياسية. وأضافوا أن أفضل تقدير للفقيد (النقراشى) هو أن يسارع الجيش السورى والجيوش العربية إلى نجدة جيش مصر. وفى تلك المناسبة قدم أربعة نواب اقتراحا نصه كالآتى: "يطلب المجلس النيابى السورى إلى الحكومة السورية أن تبذل أقصى جهدها، وتسعى السعى الأكيد لدى الدول العربية لتسارع إلى الاشتراك مع الجيش المصرى الباسل فى القضاء على العدوان الصهيونى الأثيم ". وقد نال هذا الاقتراح موافقة أعضاء المجلس بالإجماع[١٣].

٤- كان من الصعب أن تؤثر تلك النكسات العسكرية فى الاتجاهات الإسلامية أو فى اتجاهات الوطنية المصرية، فكلا الاتجاهين له أقدام راسخة وثابتة لا تتأثر بأحداث طارئة. أما الاتجاه العربى فكان لا يزال فى مرحلة النمو ولم ينضج بعد، ولذلك ما كادت حرب فلسطين تنتهى إلى ما انتهت إليه حتى تعرضت الفكرة العربية وأنصارها فى مصر إلى هجوم. وظهر كثير من المفكرين السياسيين يؤيدون الدعوة إلى الانعزال عن العالم العربى، وعدم التورط فى المشكلات العربية، وضرورة تركيز الجهود على مصر وتنميتها اقتصاديا وسياسيا. وأخذت بعض الصحف تنشط فى نشر المقالات التى تؤيد تلك الفكرة، لإقناع الرأى العام المصرى بضرورة تأييدها.

وحتى بدون هذا النشاط الفكرى والإعلامى كان الرأى العام مهيئا لقبول تلك الفكرة، خاصة عندما علم بما يحدث لجيشه المحاصر فى النقب من تهديد اليهود له ووقوف الدول العربية موقف المتفرج. ولعل فى المقال الذى كتبه محمد صالح حرب فى جريدة الأهرام ما يدل على مدى السخط والاستنكار الذى ساد البلاد من جراء الارتباط بالعرب؛ إذ يقول: "وبعد الهدنة إذا بالجيش المصرى يجد نفسه مضطرا إلى أن يخوض نار حرب لا تهدأ ولا تخمد، وإذا به يتلفت فلا يجد بجانبه من الجيوش الأخرى حميما ولا صديقا وفيا... ولما أردنا أن نجأر بالشكوى من موقف بعض الدول العربية قال الحياء وقالت وحدة العرب: اسكتوا. فسكتنا... وتكرر الهجوم على جيشنا الباسل، وجيوش بنى عمنا العرب تنعم بالعافية، وتقف منا موقف المتفرج. فلما أردنا مرة أخرى أن نجأر بالشكوى قال الوفاء وقالت الوحدة العربية: اسكتوا. فسكتنا، مطوية نفوسنا على الحزن والألم البالغ"(١٤).

شاركت الصحافة السورية الرأى العام المصرى فى استنكار موقف الدول العربية المتقاعس تجاه حصار الفالوجا، معبرة فى الوقت ذاته عن اعتزازها بالجيش المصرى. فقد كتبت جريدة الأيام السورية – فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٤٩/١/٣م – مقالا على صدر صفحاتها الأولى بعنوان "مرحى مصر. وعاش جيشك الباسل المظفر"، قالت فيه: "منذ عشرة أيام والجيش المصرى يصمد فى وجه الهجمات اليهودية صمودا يثير الإعجاب والفخر حتى بات الاعتزاز يملأ نفس كل عربى فى العالم بما تبديه القوات المصرية من آيات البطولة الخارقة. وإن الجيش المصرى يقف وحيدا دون بقية الجيوش العربية فى وجه قوات مجهزة بأحدث العدد وتواجهها قيادة

أوربية مارست أحدث أساليب الحرب الحديثة، فتمكن من تحطيم هجماتها وصد عدوانها... يسجل لجيش مصر قيمة حربية رائعة ويدلنا على أن جيشا واحدا من جيوش الدول العربية استطاع أن يلحق الهزيمة تلو الهزيمة بجيوش العدو، فكيف لو قدر للجيوش العربية أن تخوض المعركة كلها بإيمان واحد وقلب واحد واندفاع واحد ضد القوات اليهودية... إن الحقيقة الماثلة أمام الشعوب العربية لم تتغير منذ بدأت معركة فلسطين إلى الآن، وهى أن العرب لم يخفقوا فى فلسطين عن ضعف فى جيوشهم بل أخفقوا عن ضعف أخلاق بعض المسئولين من حكامهم، وهو ما نرجو أن يتبدد من النفوس التى استسلمت لسلطان الهوى. مرحى مصر! ولجيش جيشها الباسل، فقد ألقى على الصهيونيين درسا بالغا بالإيمان والبطولة، كما ألقى على المترددين من العرب درسا بالتجرد والترفع"[١٥].

أدت أحداث فلسطين إلى تجدد الحوار مرة أخرى حول شخصية مصر؛ حيث نادى فريق بأنه من الأفضل تحقيق وحدة وادى النيل، فى حين رأى فريق ثان أن مصر دولة إفريقية، وأكد فريق ثالث على أن تكون سياسة مصر مصرية فى اتجاهها نحو العرب ونحو العالم، وهذا الفريق هو الذى نادى بعدم جدوى بقاء جامعة الدول العربية ما دامت لم تحقق الهدف الذى قامت من أجله وهو الحفاظ على عروبة فلسطين. كتب حفنى محمود يقول: "إن الجامعة التى تكونت لتحارب إسرائيل هى التى ساعدت على قيامها، وأخشى ما أخشاه، إذا استمرت الجامعة العربية بما يحيط بها من دسائس وما يكتنفها من عداء أزاح الزمن عنه النقاب، أن تجد هذه الدول نفسها فى مواقف متباغضة، قد يذهب بها البعض إلى أن يحالف بعضها

إسرائيل على حساب البعض الآخر... إن المصلحة أن تلتفت كل دولة إلى شئونها الخاصة حتى تستمر العلاقات الحسنة قائمة بينها... إنه لخير لنا أن تلتفت كل دولة إلى شأنها، فإذا أرادت واحدة منها نصيحة أو مساعدة من جارة، فعلى الجارة أن تؤدى بالمعروف حقوق الجار فى حدود قدرتها وإمكاناتها، وبذلك نكون قد قطعنا دسائس الأستعمار ورددنا كيده إلى نحره". واختتم عضو الأحرار الدستوريين مقاله بتوجيه نصيحة إلى مصر والعرب فقال: "والله أرجو أن يقنع ساسة العرب عامة، وساسة مصر خاصة برأيى فيوافقوا على أن الوقت أثمن من أن نضيعه فى ولائم وزينات، وخطب واجتماعات، وليس وراءها غير سم الاستعمار يسرى فى أجسام هذه الأمم فيكيد بعضها لبعض، ويحقد بعضها على بعض"[١٦].

ومما زاد من قوة أصحاب هذا الاتجاه تلك الإجراءات التى اتخذها كل من العراق والأردن نحو تحقيق مشاريعهما القديمة؛ حيث استغل نورى السعيد والملك عبد الله انشغال مصر بتحديد علاقاتها مع بريطانيا إلى جانب تصاعد تيار الانعزال عن العرب، وتأثر بعض قطاعات من الرأى العام المصرى بوجهة نظر هؤلاء، وما تمر به سوريا من حالة عدم استقرار الحكم نتيجة للانقلابات العسكرية عام ١٩٤٩م، فسعيا إلى تحقيق مشروعى الهلال الخصيب وسوريا الكبرى. ومن المعروف أن مصر وقفت حائلا دون تحقيق تلك المشروعات التى ترى أنها من الخطورة بحيث تزيد من تفكك العرب. يضاف إلى هذا محاولات الملك عبد الله إقناع الرأى العام العربى بأن مسئولية نكبة فلسطين تقع على عاتق الحكومة المصرية حينما صرح بقوله: "لولا مصر وسياستها لما لحق بالعرب هذا العار والشنار"[١٧].

وفى تلك المناسبة علق فكرى أباظة على ذلك بقوله إنه "من مؤيدى بقاء مصر فى الجامعة العربية، لكن لئن استمرت سياسة وخز الإبر هكذا فى تصرفات بعض الدول العربية فإن مصر قد تقرر فى النهاية أن تعتزل، وأن تنسحب "بذوق" من الجامعة العربية، خاصة أن الرأى العام المصرى الآن أصبح متحرجا للغاية، ويدعو إلى تفرغ مصر للاهتمام بشئونها المهمة الكثيرة البالغة غاية الخطر، بدل تضييع الجهود والوقت فيما لا يجدى"[١٨].

ومن المعروف أن حصار الفالوجا وما صاحبه من التقاعس العربى كان من الأسباب التى دفعت مصر نحو الدخول فى مفاوضات الهدنة الدائمة مع إسرائيل فى رودس. وفى تلك المناسبة شن بعض رجالات فلسطين حملة شديدة ضد مصر ودخولها فى تلك المفاوضات أثناء دخولها فى يوم ١٩٤٩/٥/٢٢م لدراسة أحوال بلادهم الراهنة. وقد انتهوا فى هذا الاجتماع إلى اتهام الدول العربية بالتخاذل عندما رضيت بالتفاوض مع إسرائيل على انفراد تحت إشراف الأمم المتحدة. وبالنسبة لمصر قالوا: "ونحن نذكر مصر، نصرح بأفئدة تذوب ألما بأنها سلكت سبيلا خطرة لم يلبث لبنان أن سار عليها، فأدى ذلك إلى غبن لعرب فلسطين غير قليل، وبيان الأمر أن مصر كان بإمكانها القتال حتى النصر، فرأت أن ترجع عن النضال، وأنها رضيت بمفاوضة اليهود على انفراد فى رودس خلافا لسابق عهدها، وأنها لم تتمسك بما قرره مجلس الأمن من عدم احتفاظ أى فريق بالأراضى التى احتلها بعد ١٥ تموز عام ١٩٤٨م، فقبلت أن يستولى اليهود على الفالوجا وما حولها سلما، فأدى ذلك إلى خسران عرب فلسطين مئات الألوف من الدونمات وتشريد عشرات الألوف منهم". وفى نهاية اجتماعهم أعلن

المجتمعون أن ما نزل بهم من النوائب الأخيرة كان بسبب مفاوضات رودس[١٩]. وهنا يجدر بنا أن نطرح سؤالا: هل يعنى هذا الموقف أن عرب فلسطين كانوا غير مسئولين عما حدث فى حرب ١٩٤٨م؟

لعل فى الحديث الذى جرى بين فوزى القاوقجى (قائد قوات الإنقاذ فى الحرب)، وملحق المفوضية الملكية المصرية بدمشق فى ٢٦ مايو عام ١٩٤٨م ما يرد على هذا السؤال، حيث أعلن أن "معنويات عرب فلسطين فى عام ١٩٤٨م أصبحت منهارة متخاذلة بينما كانت مرتفعة عام ١٩٣٦م. بمعنى أن عرب فلسطين لم يهبوا لمحاربة اليهود وعرقلة حركاتهم العسكرية، لكنهم كانوا مستكينين وكأن هذه الحرب لا تعنيهم، وأقلية تتعاون مع اليهود إما بالتجسس لحسابهم حتى ولو أدى الأمر إلى طعن إخوانهم العرب من الخلف، وإما ببيع الأسلحة إلى اليهود، ولا يزال فريق منهم يبيع أراضيه لليهود. ويقوم كثير من عرب فلسطين بتهريب الأغذية إلى اليهود، وهذه تجارة رابحة لديهم".

وقد حذر هذا القائد العربى القوات المصرية من الاعتماد على هؤلاء العرب. كما حذرهم أيضا من جلوب باشا، لأنه كان "لا يستبعد أن يتخلى جيش الأردن - تحت تأثير جلوب لا الملك عبد الله - عن الجيش المصرى فى معركة من المعارك القادمة، وقد يلحق هذا التخلى الضرر بالقوات المصرية"[٢٠]. وهذا ما حدث حقا فى حصار الفالوجا.

وفى تلك المناسبة وجد دعاة وحدة وادى النيل الفرصة لحث الحكومة على ضرورة تصحيح أخطائها، والاتجاه نحو شطرى الوادى بوصفه واجبا مصريا مقدسا؛ إذ كتب فكرى أباظة مقالا فى "المصور"، بعنوان "تصحيح

وتنقيح"، أكد فيه أن دخول مصر حرب فلسطين كان خطأ لابد من تصحيحه، وأن ما حدث لمصر من مآس إنما سببه تورطها فى المشكلات العربية التى أضرت بمصالح البلاد إضرارا كبيرا، فقال: "إن الاهتمام البالغ بالشمال والشمال الشرقى ألهانا عن واجبنا المقدس فى الجنوب أى فى شطر الوادى الآن؛ مجالنا الحيوى، ومنطقة لقمة العيش وشربة الماء، والمستقبل الضرورى لوجودنا ولبقائنا... لو كنا صرفنا بعض الجهود والأموال والتضحيات على الجنوب، وفى سبيل الجنوب، ولمصلحة الجنوب والشمال معا، ما نكبت قضيتنا هناك تلك النكبات ولا ضاعت علينا الفرص المتعاقبة عاما بعد عام، ولا أحس أهلنا ومواطنونا هناك بشىء من القطيعة أو الإهمال، ولا ظنوا أنهم يحملون العبء وحدهم دون سائر أبناء وادى النيل". ثم عبر فكرى أباظة عن استنكاره صرف الأموال وتقديم التضحيات فى قضية ليست قضيتنا، وأنه كان الأولى توجيه تلك التضحيات نحو وادى النيل الذى يعد الامتداد الطبيعى للقضية المصرية. ولذا ناشد أولى الأمر بضرورة تصحيح الوضع وتنقيحه بالاتجاه نحو الجنوب، "بكل ما فى وسعنا وما فى طاقتنا من جهود وأموال وتضحيات فى سبيل القضية المصرية والسودانية الموحدة"(٢١).

٥- ومن المعروف أن الحكومة المصرية اتخذت بعض الإجراءات الفعالة لتجنب ما حدث فى حرب فلسطين، وللحيلولة دون تحقيق الاتحادات الجزئية، عن طريق وضع صيغة جديدة للعلاقات العربية فى إطار جامعة الدول العربية، وذلك حينما تقدمت حكومة حسين سرى باقتراح أمام الجامعة العربية فى أكتوبر عام ١٩٤٩م ينطوى على قيام معاهدة دفاع عربى

مشترك ترتبط به الدول الأعضاء فى تلك المنظمة الإقليمية، وهو ما عرف بـــ "مشروع الضمان الجماعى".

كان من الطبيعى أن ترفض تلك المعاهدة من قبـــل أصـــحاب تيـــار الانعزال الذين يعارضون فكرة الاتحاد العربى. وكان من أبـــرز هـــؤلاء السياسى المخضرم إسماعيل صدقى الذى يتبين من اعتراضه اقتناعه بتميز ملامح الوطنية المصرية وأن لمصر ميزات تخصها دون غيرها من الـــدول العربية، من حيث القوة والغنى والتقدم الحضارى والوعى السياسى، حينمـــا طالب بأن يكون لمصر سياسة قومية ديمقراطيـــة لا تتصـــل إلا بمصـــلحة البلاد؛ إذ قال: "ليست المعاهدة فى مصلحتنا كما أنها تنافى مصلحة مصـــر. لقد أثبتت الحوادث الأخيرة أن الأعباء التى أثقلت كاهل مصر فـــى حـــرب فلسطين كانت نتيجة تقاعس حلفائها فى هذه الحرب أو ضعفهم الملمـــوس. وليس فى يد مصر من البراهين ولا من الشواهد ما يجعلها تتوقع الآن تعديلا أو تحسينا فى الأوضاع... فضعف دول العرب هو هو، وماليتها ووسائلها لا تزال ضئيلة. وإلى جانب ذلك فالشحناء والخلافات بينها وبين بعض علـــى أشدها، حتى بين أقربها فى الأواصر كسوريا ولبنان. فهل ننتظر لالتزامات المعاهدة تحقيقا وتنفيذا إلا من جانب مصر، وهى أقل الدول المتعاقدة استفادة منها بل لا فائدة منها على الإطلاق... على أنه فى تقديرى قد يأتى الضرر الأكبر لمصر من الأوضاع السياسية العامة التى ولدها اشـــتغالنا المســـتمر بأمور العرب وبقضية فلسطين إلى الدرجة التى صرفتنا عن الاشتغال بأمور أنفسنا وبقضايانا المعلقة إلى حين؛ والتى لا يزيدها الانتظـــار إلا تعقيـــدا". ومرة أخرى يؤكد إسماعيل صدقى على أن معاهدة الضمان الجماعى ستكون

عقبة أمام تحقيق مصر أهدافها القومية لأسباب سياسية واستراتيجية وعسكرية ومعنوية. واختتم اعتراضه بأنه "إذا أخطأت الدول العربية في حساب أرباحها على كل حال وخسائرها، فستكون أرباحها كبيرة؛ لأنها تتعامل مع بلد غنى بماله وبسكانه كبلدنا، وأما خسائرها فلن تكون ذات شأن كبير. وعقيدتها في مصر أنها في سبيل الزعامة مستعدة للتفريط في كل شيء، والتورط في كل مأزق. إذن الفائز في ذلك لن يكون مصر في أية حال"[٢٢].

كما طالب البعض بأن تسعى مصر إلى تحقيق "الضمان النيلي" بدلا من "الضمان الجماعي العربي". وينادي أصحاب هذا الاتجاه بوحدة وادي النيل، ولكن بمفهوم أوسع، بحيث لا يقتصر على مصر والسودان، بل يتسع ليشمل كل الدول التي تفيد من مياه النيل، من منبعه إلى مصبه. فالضمان النيلي فيه ضمان للمصالح الوطنية؛ لارتباط مصر بالدول التي تعيش على ضفتي النيل بروابط المصلحة والحياة والعيش المشترك[٢٣].

وهناك فريق أعطى الأولوية لتأمين حدود مصر الغربية، على فكرة الضمان العربي. ويرى أنصار هذا الفريق أن مصلحة مصر تقتضي ارتباطها بحدودها الغربية، وبخاصة مع ليبيا التي تمثل جناح مصر الأيسر الذي جاءها التهديد منه أكثر من مرة[٢٤].

أدلى أحمد لطفي السيد بدلوه أيضا في هذا المجال؛ إذ اعترض على فكرة الارتباط مع العرب، بأي شكل من الأشكال، مطالبا بضرورة تحديد سياسات مصر العربية، وعدم الانغماس في حركة التضامن العربي، وخاصة بعد النكسات العسكرية التي تلقاها الجيش المصري في فلسطين.

ومرة أخرى أكد أستاذ الجيل على مدى رسوخ الوطنية المصرية لديه حينما نادى بضرورة تمسك المصريين بمصريتهم، وإعطاء الأولوية لنهضة البلاد ورقيها، مبديا دهشته من واضعى مشروع الضمان الجماعى؛ فقال: "إن واضعى مشروع الضمان الجماعى إذا كانوا مؤمنين به حقا لما وضعوه بسبب التجارب السابقة؛ لأن من التجارب السابقة ما يدل على عدم تحقيق ذلك الضمان بين أعضاء الجماعة العربية... لكن هذا لا يمنع أن يكون بيننا وبين الشعوب العربية من المعاونة فى الثقافة والشئون الاقتصادية ما يكون بين الإخوة المتعاطفين المتعاونين".

وقد انفرد أحمد لطفى السيد - رغم ذلك - بنظرته المستقبلية فى مسألة العلاقات العربية الإسرائيلية، حينما توقع قيام الصلح بين العرب وإسرائيل، طالما أن الأخيرة صارت عضوا فى هيئة الأمم المتحدة. ويرى أن الهدنة الدائمة ينبغى أن تتطور إلى عقد الصلح الذى يكون فيه - على حد قوله - خير للجميع[٢٥]. وهذا ما حدث بالفعل، حينما اتجهت مصر إلى عقد معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨م، وكانت دوافعها فى السعى إلى عقد تلك المعاهدة تشبه - إلى حد كبير - دوافعها فى دخول مفاوضات الهدنة الدائمة فى رودس، رغم اختلاف الظروف.

ففى الأولى كانت تسعى إلى استرداد الأراضى التى سلبت منها بعد نكسة ١٩٦٧م، وفى الأخرى كانت تعمل على إنقاذ الفرقة المصرية المحاصرة فى الفالوجا، بعد أن طال عليها الحصار، وبعد أن انقطعت عنها سبل التموين والإمداد جميعها، وقد سبقت الأردن مصر فى هذا الأمر.

لم يقتصر دعاة الوطنية المصرية على رجال الفكر والسياسية فقط، بل

نجد أن مدخل الضباط لدخول حرب فلسطين كان مدخلا مصريا، يستهدف تأمين حدود مصر وسلامتها. وفى التعليق الذى كتبه جمال عبد الناصر على أحداث الفالوجا ما يؤكد ذلك؛ إذ قال: "إن هذه المخاطرة الجريئة لم تكن حبا فى المغامرة ولا كانت رد فعل للعاطفة فى نفوسنا، وإنما كانت وعيا ظاهرا لإيماننا بأن رفح ليست آخر حدود بلادنا، وأن نطاق سلامتنا يقضى علينا أن ندافع عن حدود إخواننا الذين شاءت لنا أحكام القدر أن نعيش معهم فى منطقة واحدة"(٣٦).

دعا أيضا عباس محمود العقاد إلى أن تسلك مصر سياسية مصرية لا عربية، سواء مع العرب أو مع أوربا. وقد لفت هذا الأديب الكبير نظر رجل السياسة المصرى – قبل انتهاج أية خطة إلى أن يضع نصب عينيه مصلحة مصر أولا؛ "لأن المصرى الذى يُقدم على علاقة يعلم فيها ضررا لبلده يعتبر خائنا ولا يؤتمن على سياسة بلده... فكل علاقة نافعة مع حليف من الحلفاء لا يتحقق لها الدوام إلا إذا قامت على تبادل المعونة فى أوقات الشدة على الخصوص، فلا تكون عالة على حليفك ولا يكون حليفك عالة عليك"(٣٧).

عارض أيضا اللواء أحمد عطية وزير الحربية السابق وعضو حزب الأحرار الدستوريين، فكرة التضامن العربى، وفضل عليها فكرة الدفاع المشترك مع بريطانيا؛ لأن الأخيرة لا تتعارض مع وحدة وادى النيل والجلاء، "فمصلحة مصر الوطنية مع إنجلترا وليست مع العرب". ويعزو هذا القائد العسكرى نكبة فلسطين إلى رفض مصر مبدأ الدفاع المشترك مع بريطانيا عام ١٩٤٦م، فيقول: "يؤسفنى أن أقرر اليوم أنه لو أخذت مصر

بمبدأ الدفاع المشترك فى عام ١٩٤٦م لكنا اليوم أحسن حالا... ولكان الجيش المصرى فى حال آخر... لا بل أقول صراحة لو أخذت مصر إذ ذاك بمبدأ الدفاع المشترك كما ورد فى مشروع صدقى – بلفين لتغير تاريخ فلسطين، ولكانت حربنا مع إسرائيل غير النتيجة التى وصلت إليها...". ثم عاد وأكد على أن الدفاع المشترك خيرٌ من الضمان الجماعى، "وخيرٌ من إنفاق المال على جامعة الدول العربية؛ لأننا ينبغى أن نعتمد على جيشنا وحده، وألا نضيع الوقت فى التفاهم مع الدول المتقلبة"(٢٨).

كذلك ناشد أحدُ الكتّاب المسئولين فى مصر أن يكون أساس سياسة مصر الخارجية هو الاعتماد على النفس، مؤكدا على ضرورة نبذ فكرة التعاون العربى؛ لأن الظروف لم تكن مناسبة لتحقيق هذا التعاون؛ حيث وصف الاتحاد العربى بالنغمة القديمة، حينما قال: "إن النغمة القديمة القائلة بالتعاون مع العرب تعاونا كليا شاملا ستخف حدتها كثيرا؛ بمعنى أن مصر ستبلغ كل دولة صديقة أو شقيقة أن الجهاد فى سبيلها أو لتحقيق مطالبها أو رد حقوقها ينبغى أن يمتحن أولا فى داخل هذه الدولة. فما حك جلد دولة من الدول مثل ظفرها"(٢٩).

لم تؤثر أحداث نكبة فلسطين فى اتجاهات الرأى العام المصرى فقط، بل نلاحظ أن هناك دولا عربية أخرى اتفقت اتجاهات بعض قطاعات من الرأى العام فيها مع بعض اتجاهات مثقفى مصر وسياسييها فى المناداة بالابتعاد عن التورط فى المشكلات العربية، وبخاصة قضية فلسطين؛ مثل سوريا ولبنان. ففى سوريا مثلا انتشرت هناك الدعايات ضد الفلسطينيين، وتحول شعور الحماس فيها إلى ندم، وأخذ الناس يحسبون للحالة الاقتصادية

كل حساب، ويعزون إفلاس مالية البلاد إلى حرب فلسطين.

كما وقف الشعب اللبنانى موقف الأجنبى المتفرج من النكبات التى تحدث لعرب فلسطين، بل وحرّمُوا على الفلسطينيين العمل. وأخذ قطاع من الرأى العام هناك يقول: "ما لنا ولفلسطين! يُقتل أبناؤنا ونخسر أموالنا وكبار القوم لا يزالون يُظهرون عواطفهم للدفاع والنجدة والمساعدة، ولكنهم يعملون عكس ما يتفوهون"(٣٠).

اتخذ الملك عبد الله الإجراءات الفعّالة لضم القسم العربى من فلسطين إلى مملكته، بعد إخفاقه فى تحقيق مشروع سوريا الكبرى. وبالفعل أعلن مجلس الأمة الأردنى رسميا قراره بوحدة الضفتين فى ٢٤ إبريل عام ١٩٥٠م. وقد وقفت مصر موقفا صلبا تجاه هذا الضم الذى ينافى أحكام ميثاق جامعة الدول العربية، فطالبت بفصل الأردن عن تلك الجامعة. وهنا حاول الأردن أن يوضح موضوعية هذا الضم، حينما شبّه سعيه إلى ضم الضفة الغربية بسعى مصر إلى تحقيق وحدة وادى النيل، و"أنه أدعى للنظر أن تكون وحدة وادى النيل حقا طبيعيا لمصر، ولا تكون وحدة وادى الأردن حقا طبيعيا لأهله"(٣١). هذا بالإضافة إلى التصريحات التى أدلى بها الملك عبد الله من إنكاره عروبة مصر حينما أعلن أن مصر ليست من العرب "ما لكم معشر المصريين وللعرب؟ فلستم منهم، وهم منكم براء".

أدت تلك الإجراءات إلى ردود فعل سيئة لدى سياسيى مصر ومفكريها ضد فكرة الاتحاد العربى. وقد عبر عن ذلك الاستنكار أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد حينما دعا - على صفحات المصور - إلى وجوب صرف جهودنا إلى مشاكلنا الخارجية مع بريطانيا، وإلى رفع مستوى بلادنا ثقافيا

واقتصاديا. كما اتفق معه رئيس الهيئة السعدية إبراهيم عبد الهادى الذى قال: "إذا كان لابد من وجود روابط تربطنا بالدول العربية فلابد ألا تنسينا أن يكون جهدنا الأول متجها نحو عنايتنا بمصالحنا المصرية، وما بقى من جهد لا نتردد فى بذله لهذه المعونة المشتركة".

كذلك كتب حفنى محمود مقالا فى المصور بعنوان "يا صبر أيوب"، هاجم فيه دول الجامعة العربية بسبب تراخيها أمام ضم الملك عبد الله الضفة الغربية إلى ملكه، كما استنكر تصريحات هذا الملك الهاشمى عن مصر، ولذا ناشد الرأى العام المصرى ضرورة ترك المشكلات العربية والاهتمام بأمورنا الخاصة. ومرة أخرى يؤكد عضو الأحرار الدستوريين على ضرورة فض الجامعة العربية، ويتعجب من اهتمام صحفنا بتتبع أخبار تلك الجامعة، فيقول: "أما نحن – معشر المصريين – أليس عجبا أن نرى صحفنا تخرج علينا كل يوم بعناوين ضخمة عن شئون الجامعة ومشاكلها التى لا تنتهى، وفى بيتنا من المشاكل ما تنوء به قوى الحكومات والشعوب وما هو أولى بأن يشغل أنهار صحفنا؛ مشكلة الغلاء، ونظمنا الداخلية...؟ حتى أصبحت نهبا بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية... ونواحى الإصلاح التى تحتاج إلى كل مجهودنا، ولكن أنّى يكون ذلك، وجهدنا موزع بين شرق الأردن وإسرائيل، وتلك البقاع والأصقاع؟". واختتم حفنى محمود مقاله بعبارة قال فيها: "اللهم إنا لا نسألك رد القضاء، ولكن نسألك اللطف فيه"[٣٢].

٦- كان من الطبيعى أن يكون لتلك التطورات وتأثيراتها السلبية الواضحة فى مسار الفكر العربى فى مصر. إذ صار الاتجاه العام هو رفض أى شكل من أشكال الاتحاد العربى، حتى لو جاء من دول تتفق فى

سياستها مع سياسة مصر، خاصة أن القضية المصرية كانت إذ ذاك قد وصلت إلى أقصى مراحل تطورها. ويظهر ذلك بوضوح في موقف مصر رسميا وشعبيا من مشروع القدسي. إذ تقدم رئيس وزراء سوريا الدكتور ناظم القدسي إلى مجلس جامعة الدول العربية، في أوائل يناير عام ١٩٥١م، بمشروع دعا فيه إلى إقامة اتحاد عربي شامل على أساس تطوير نظام الجامعة العربية، مع نبذ فكرة الاتحادات الجزئية؛ مثل الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، حتى تتمكن الدول العربية من مواجهة الأزمات العالمية القادمة، ولا سيما استفحال الصهيونية.

اختلفت مواقف الدول العربية تجاه هذا المشروع، فمنهم من أيده؛ مثل العراق والأردن وفلسطين إلى جانب سوريا، ومنهم من رفضه؛ مثل مصر ولبنان، حيث كانت الأخيرة تتردد في الدخول في أي اتحادات عربية، حفاظا على الكيان اللبناني المستقل، أما مصر فقد رفضت مشروع القدسي رسميا وشعبيا، حيث شنت الصحافة المصرية حملة شديدة ضد هذا المشروع؛ إذ وصفته جريدة الزمان بـ "اليوطوبيا في السياسة العربية". وأوضح الدكتور راشد البراوي – كاتب المقال – معنى كلمة "يوطوبيا" التي تمثل فكرة سامية أو مثلا أعلى في نظر أصحاب الشأن، وإن كان إخراج الفكرة إلى مجال الواقعيات والممكنات عسيرا جدا أو مستحيلا؛ لأسباب متعددة ترجع إلى التفاوت والتباين في النظم السياسية والأوضاع الدستورية والإمكانات الاقتصادية بين بلدان الجامعة السبع. وقارن صاحب المقال بين مشروع الدكتور القدسي المرفوض والاتحادات التي قامت في غرب أوربا، رغم أنها قامت بين أمم متنافرة؛ مثل ميثاق الأطلنطي، ومنظمة الإنعاش الأوربي التي

كُتب لها النجاح، بسبب توازن قوى دولـــه الدفاعيـــة، وتناســق إمكاناتهـــا الاقتصادية، مع احتفاظ كل دولة بشخصيتها واستقلالها وتنظيمها الـــداخلى. وختم راشد البراوى مقاله بتعليق على مشروع القدسى، مفاده أنه "فكرة قـــد تكون جميلة، وقد يقدر لها رواج أكبر فى المستقبل، ولكنها اليوم مســـتحيلة من الناحية العملية"(٣٣).

اتفقت "المقطم" مع "الزمان" على رفض مشروع القدسى، ووصفته بأنه حلم جميل وفكرة جميلة قابلة للتحقيق بعد جيل أو أكثـــر، ولكـــن لا يمكـــن تحقيقه على وجه السرعة؛ لأن العرب غير مهيئين له تماما، وهـــى تعـــده صياغة جديدة لمشروع سوريا الكبرى أو الاتحاد السورى العراقى. وأخذت المقطم تعدد أسباب صعوبة تحقيق مشروع القدسى التى ترجع إلى أســـباب سياسية وجغرافية وثقافية واقتصادية ودستورية، "وأنه لن يـــتم تحقيقـــه إلا حينما تزول الفوارق بين الدول العربية، وحين تصبح مصانرها فى أيـــديها، وحين تبلغ من الارتقاء الثقافى والاقتصادى ما يجعل الوحدة ممكنـــة علـــى قاعدة التكافؤ".

وفى تلك المناسبة أكدت المقطم على أن تجربة حرب فلسطين كانـــت دافعا مهما لرفض مشروع القدسى، بسبب تفكك الروابط بين دول الجامعة، وعدم التزامهم بالخطط العسكرية التى تم الاتفاق عليها، وذلك حينما طرحت سؤالا جاء فيه: "ما الذى يضمن أن تصير البلدان العربية قوية بعد تحقيـــق مشروع الوحدة الذى يدعو إليه الدكتور القدسى؟".

وَصفَتْ أيضا جريدة النداء هذا المشروع بأنه غيرُ عملى، حيث كتبت مقالا بعنوان: "السياسة المصرية"، قالت فيه: "يجب أن نصارح الساسة فـــى

الجامعة العربية بشأن كلمة سعد زغلول عن الأصفار، وهى كلمة لا تـزال صحيحة، وعلى كل أمة عربية أن تزيد قواتها الحربية والثقافيـة قبـل أن تتحدث عن إيجاد ولايات متحدة عربية"(٣٤).

اعترضت أيضا أخبار اليوم على مشروع القدسـى، حيـث وصـفه مصطفى أمين بأنه "مشروع جميل كمشروع دولة عالمية واحدة، وكتحويـل الصحارى إلى حدائق، وكمشروع الضمان الجماعى". وقد اتفق مصـطفى أمين مع المقطم فى أن ما حدث فى فلسطين كان وراء رفض مصـر لهـذا المشروع، حينما قال: "هذا المشروع يكون عمليا لو جاء بعد انتصارنا فـى حرب فلسطين، وبعد أن حاربنا صفا واحدا كرجـل واحـد... كـان هـذا المشروع يلقى ترحيبا من الجميع لو أن الجامعة العربية قـد نجحـت فـى حدودها الضيقة، فأردنا أن نوسع الحدود، ونزيد الروابط قوة ومتانـة، أمـا الآن فنحن أشبه برجل فشل فى زراعة نصف فدان، فيقترحـون عليـه أن يزرع ألف فدان، وبذلك يضمن الثروة والقوة والجاه"(٣٥).

هكذا أدت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م إلى تراجع الفكر العربـى فـى مصر، وصارت السيادة لتيار الوطنية المصرية الذى كان يستند إلى أسـس راسخة ثابتة وقاعدة شعبية عريضة، وكان لابد للفكرة العربية أن تنتظر لكى تتهيأ الظروف لإحيائها من جديد، وهذا ما حدث بالفعل عندما انتهى رجـال ثورة يوليو من تصفية الوجود البريطانى باتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤م، حيث اندفعوا بعدها إلى تأييد حركة التضامن العربى بكل حماس رسميا وشـعبيا، على نحو لم يسبق له مثيل.

كان من الصعب خلال تلك الأطروحـة رصـد مواقـف الأحـزاب

المصرية تجاه انعكاسات حرب فلسطين عام ١٩٤٨م على الفكر العربى فى مصر؛ لأن أصحاب تيار الانعزال كانوا من فئة المثقفين وبعض السياسيين، وهؤلاء اختلفت انتماءاتهم الحزبية ونزعاتهم السياسية، ما بين سعديين ودستوريين ووطنيين ومستقلين، ومعظمهم كانوا دعاة متحمسين للوطنية المصرية، كما أنهم لم يكونوا لسان حال أحزابهم.

أما على المستوى الرسمى فقد انصب اهتمام الحكومات المصرية، سواء أكانت حكومة أغلبية أم أقلية، نحو مناهضة الاتحادات الجزئية، من خلال إيجاد شكل جديد للترابط العربى داخل إطار جامعة الدول العربية، وفى سبيل تدعيمها؛ مثل مشروع الضمان الجماعى الذى اقترحته حكومة حسين سرى فى أكتوبر عام ١٩٤٩م، واستكملت مناقشاته حكومة الوفد التى أعقبتها، وأيضا موقف مصر من النزاع السورى الإسرائيلى فى ربيع عام ١٩٥١م، بسبب أعمال الردم التى قامت بها إسرائيل لبحيرة الحولة تمهيدا لإقامة مستعمرات متاخمة للحدود السورية، مخالفة بذلك شروط الهدنة، واستنجدت سوريا بكل من العراق ومصر. وقد بادر العراق بتقديم المساعدات العسكرية فى حين تباطأت مصر[٣٦]، بل لم تبادر بتصدير المهمات العسكرية التى اشترتها سوريا من مصر منذ عام ١٩٥٠م، رغم النداءات التى وجهها رئيس الوزراء السورى إلى الحكومة المصرية بضرورة الإفراج عن تلك المهمات لمواجهة العدو الإسرائيلى. ويلاحظ أن مصر لم تبادر بتوريد تلك الأسلحة إلا حينما صرح قائد الانقلاب السورى الثالث أديب الشيشكلى برفضه فكرة الاتحاد مع العراق[٣٧].

رغم تلك الانعكاسات التى ترتبت على نكبة ١٩٤٨م، رسميا وشعبيا،

فإن ذلك لم يعن أن الحكومة المصرية تخلت نهائيا عن قضية فلسطين على المستوى الرسمي، بل نراها تشارك بصورة فعالة فى إيجاد حلول للآثار المترتبة على تلك النكبة وأهمها قضية اللاجئين. فقد بلغ عدد النازحين من فلسطين بعد حرب ١٩٤٨م نحو تسعمائة ألف لاجئ، لجأوا إلى البلاد العربية. وقد نزح إلى مصر حسب تقرير عام ١٩٥١م ما يقرب من ٢٥٠ ألف لاجئ موزعين كالآتى:

	ذكور	إناث	أطفال
لاجئون داخل المعسكرات	٢٦٤٢	٢٩٨٠	٤٨٢٠
لاجئون خارج المسكرات	٥٠٤	٥٥٨	٥٩٤

أما فى المناطق الخاضعة للقوات المصرية بفلسطين (غزة) فكانوا كالآتى:

أطفال ذكور	أطفال إناث	شباب ذكور	شباب إناث	شيوخ ذكور	شيوخ إناث
١٠٨٦٥٥	٣٤٨٣٥	٢٨٣٨٦	٣٤٣٧١	١٥٤٩٦	١٤٩٦٨

وقد جاء أغلب أفراد الفئة الأخيرة من النقب. وقد رصدت الحكومة المصرية مبلغ ١٥٠ ألف جنيه، للإنفاق على هؤلاء المهاجرين وإعاشتهم. وقد قرر مجلس الوزراء قبول إسكان عشرين ألف لاجئ فى سيناء – على الرغم من تعذر استيعابهم لاكتظاظ البلاد بالسكان – وذلك لأن مصر إلى مشكلة اللاجئين نظرة إنسانية. كما أن الحكومة المصرية تقوم بدفع نصيبها من المبالغ المقررة لتنفيذ برنامج إغاثة اللاجئين وتشغيلهم بالنسبة نفسها

المقررة لاشتراكها فى عضوية الأمم المتحدة[٣٨]. وتقرر فى اجتماع مجلس الوزراء، فى جلسة ٧ أغسطس عام ١٩٤٩م، أن يكون نصيب مصر فى إعانة صندوق اللاجئين الفلسطينيين مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى من ميزانية وزارة الحربية والبحرية من الاعتمادات المخصصة لإدارة الأراضى الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين[٣٩]. هذا بالإضافة إلى الجهود التى بذلتها مصر دوليا لإقناع الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بضرورة عودة اللاجئين إلى بلادهم، وذلك من خلال الزيارة التى قام بها وزير الخارجية المصرى محمد خشبة باشا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قابل وزير خارجية أمريكا، وأوضح له أن مصر - وهى أغنى الدول العربية - لا تتحمل، لكثرة سكانها وازدحامهم، قبول لاجئ واحد، فما بال الدول العربية الأخرى. غير أن الولايات المتحدة لم تبد أى استعداد أو رغبة فى العمل على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم[٤٠].

الهوامش

١. د. أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٣ - ١٩٥٣، ص٥٠٦.

٢. محافظ وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم (١٥٠٠) بشأن الوحدة العربية، د. يوسف هيكل: نحو الوحدة العربية، ص٣٠.

٣. أبو خلدون ساطع الحصرى: أبحاث مختارة فى القومية العربية، ص١٥؛ ساطع الحصرى: حول الوحدة العربية، ص٣٩.

٤. حسنين كروم: عروبة مصر قبل عبد الناصر (١٩٤٢-١٩٥٢)، ص٣٢.

٥. د. صلاح العقاد: المشرق العربى المعاصر، ص٦١٥.

٦. الطليعة: وثيقة الجلسة السرية مجلس الشيوخ، ١١مايو ١٩٤٨، ص٣٥.

٧. د. صلاح العقاد: المشرق العربى المعاصر، ص٣٨٧.

٨. د. أحمد عزت عبد الكريم: دراسات فى تاريخ العرب الحديث، ص٤٦٧.

٩. د. صلاح العقاد: المشرق العربى المعاصر، ص ص٤٥٠ - ٤٥١.

١٠. د. أحمد عزت عبد الكريم: دراسات فى تاريخ العرب الحديث، ص٤٦٧.

١١. د. صلاح العقاد: المشرق العربى المعاصر، ص ص٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٢، ٤١٧.

١٢. محافظ المشير، محفظة رقم (٧) حملة فلسطين، ١٩٤٨/١١/٢٠.

١٣. محافظ المشير، محفظة رقم (٧) حملة فلسطين، ١٩٤٨/١٢/٣٠.

١٤. الأهرام: ١٣ يناير ١٩٤٩، نقلا عن نبيه بيومى عبد الله: تطور فكرة القومية العربية فى مصر، ص١٩٩.

١٥. محافظ المشير، محفظة رقم (٧) حملة فلسطين، ١٩٤٩/١٠/٣.

١٦. المصور: ٣١ مارس ١٩٥٠.

١٧. محافظ المشير، محفظة رقم (٥) حملة فلسطين، ١٩٤٩/٥/١٧.

١٨. المصور: ١٧ فبراير ١٩٥٠.

١٩. محافظ المشير، محفظة رقم (٥) حملة فلسطين، ١٩٤٩/٦/٢.

٢٠. محافظ المشير، محفظة رقم (٣١) ١٩٤٨/٥/٢٦.

٢١. المصور: ١٥ إبريل ١٩٤٩.

٢٢. المصور: ٢١ إبريل ١٩٥٠.
٢٣. الأخبار: ١٢ مارس ١٩٥٠.
٢٤. الأخبار: ١٩ مارس ١٩٥٠.
٢٥. المصور: ٥ مايو ١٩٥٠.
٢٦. جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، ص٦٧.
٢٧. المصور: ٩ ديسمبر ١٩٤٩.
٢٨. المصور: ١٦ يونيو ١٩٥٠.
٢٩. الأخبار: ١٩ مارس ١٩٥٠.
٣٠. محافظ المشير، محفظة رقم (٦) حملة فلسطين، ١٩٤٨/٩/٢٣.
٣١. حسن عيد على ريان: دور إمارة الأردن فى السياسة العربية ١٩٣٩ - ١٩٥١، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ج٢، ص ص٤٢٣ - ٤٢٤.
٣٢. المصور: ٥، ١٢ مايو ١٩٥٠.
٣٣. الزمان: ٢٧ يناير ١٩٥١.
٣٤. المقطم: ٢٧، ٣٠ يناير ١٩٥١، ١ فبراير ١٩٥١.
٣٥. أبو خلدون ساطع الحصرى: العروبة أولا، ص ص ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦.
٣٦. د. صلاح العقاد: المشرق العربى المعاصر، ص٩٣.
٣٧. محافظ وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم (١٣٣١)، جزء٢، ١٨ إبريل ١٩٥١.
٣٨. محافظ وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم (١١)، نوفمبر ١٩٥١.
٣٩. محاضر مجلس الوزراء، محضر جلسة ٧ أغسطس١٩٤٩، ص٣، مجلد عام١٩٤٩.
٤٠. محاضر مجلس الوزراء، محضر جلسة ١٢ يونيه ١٩٤٩، ص٣.

المراجع

أولا – وثائق عربية غير منشورة

١– محاضر مجلس الوزراء المصرى لعام ١٩٤٩.

٢– محافظ المشير الخاصة بفلسطين.

٣– محافظ وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد.

ثانيا – الرسائل الجامعية:

١– حسن عيد على ريان: دور إمارة الأردن فى السياسة العربية ١٩٣٩ – ١٩٥١ رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٣، جزءان.

ثالثا – المراجع العامة:

١– أبو خلدون ساطع الحصرى: أبحاث مختارة فى القومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ١٩٨٥.

٢– أبو خلدون ساطع الحصرى: حول القومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو ١٩٨٥.

٣– أبو خلدون ساطع الحصرى: العروبة أولا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير، ١٩٨٥.

٤– د. أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٨٢.

٥– د. أحمد عزت عبد الكريم: دراسات فى تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠.

٦– جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، القاهرة، ١٩٥٣.

٧– حسنين كروم: عروبة مصر قبل عبد الناصر ١٩٤٢ – ١٩٥٢، جـ١، دار العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٠.

٨- د. صلاح العقاد: المشرق العربى المعاصر، مكتبة الأنجلو المصـــرية، القـــاهرة، ١٩٧٠.

٩- د. يوسف هيكل: نحو الوحدة العربية، مطبعة دار المعارف بمصر، ١٩٤٣.

رابعا - الدوريات:

١- الأخبار.

٢ - الزمان.

٣- الطليعة.

٤ - المقطم.

٥ - المصور.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب اتحاد الجامعات العربية